

البرق والزراعة

يعتبر الإرشاد الزراعي أحد الدعامات التي تركز عليها وزارات الزراعة في الدول المتقدمة للنهوض بالريف من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وتنمية دخل الزراع عن طريق تطبيق العلم والعمل المنتج في إدارة شئونهم المزرعية .

. والواقع أن مهمة الوزارة يجب أن تكون فنية وإرشادية ، إذ لا فائدة من أن يقتصر عملها على إجراء البحوث والتجارب المختلفة دون توجيه الزراع الوجهة الصحيحة للإفادة منها في زيادة دخلهم والدخل العام . وقد كانت الوزارة إلى عهد قريب لا تعطي للناحية الإرشادية الأهمية الواجبة ، فلم تستطع تعميم وسائل الإرشاد ، لاعتبارات مالية خارجة عن إرادتها ، فوقف الإرشاد الزراعي عند حد ، ولم يتقدم إلا خطوات وثيدة لا تتماشى مع النهضة الشاملة التي تبغيها الوزارة في الارتقاء بالثروة الزراعية وتنميتها .

إلا أنه بعد النجاح الكبير الذي أحرزته الوزارة في المناطق التي نشرت فيها رسالة الإرشاد الزراعي ، وما لمسها الزراع من فوائد محققة أصبح لزاما عليها أن تعممه في جميع المناطق ، وتوفر له كافة الوسائل التي تضمن استمراره وتقدمه . وتتضمن رسالة الإرشاد الإفادة من الوسائل السمعية والبصرية في إقناع الزراع باتباع الطرق التي تتخذها الوزارة وسيلة للنهوض بالإنتاج العام .

والوحدة الزراعية هي الأساس الذي تعتمد عليه الوزارة في نشر خدماتها في الريف ، ومركز الإشعاع تنبثق منه رسالة الوزارة نحو توفير حاجة المزارعين : من التمازى المنتقاة ، وشتلات الخضار والفاكهة ، والمبيدات الكيميائية ، وأدوات العلاج ، وتدريب الطلائق الممتازة لتلقيح مواشهم ، والدواجن الأجنبية من السلالات التي ثبت تفوقها لإحلالها محل الدواجن البلدية ، والاعتماد على التفرغ الصناعي للحصول على الأعداد الكبيرة من الكسكايت التي يمكن توزيعها

على نطاق واسع ضمن نظام مستكمل الحلقات لرفع مستوى الإنتاج في منطقة الوحدة . ويبلغ عدد الوحدات الزراعية القائمة ٦٧ وحدة أغلبها في الوجه البحري ، وكان هذا مثار شكوى كثير من زراع المناطق التي حرمت من هذا النظام ، لذلك فإنه يقتضى لنشر رسالة الوزارة وتنفيذ سياسة الإرشاد الزراعى إنشاء ٥٨ وحدة زراعية حتى تهم جميع المناطق ، ويستفيد جميع زراع الإقليم المصرى منها فى النهوض بكافة مرافقنا الزراعية والاقتصادية .

ويتكلف تنفيذ هذا البرنامج مبلغ ٨٠٥,٢٨٠ جنيها فى مدى ثلاث سنوات منها ٢٤٨,٦٥٠ جنيها فى السنة الأولى (١٩٥٨ / ١٩٥٩) ، و ٢٦٨,٨٧٠ جنيها فى السنة الثانية (١٩٥٩ / ١٩٦٠) ، و ٢٨٧,٧٦٠ جنيها فى السنة الثالثة (١٩٦٠ / ١٩٦١) .

إنتاج الإقليم المصرى من المحفوظات الغذائية

لوحظ أن صناعة المحفوظات الغذائية تتركز فى المناطق التى تتوافر فيها الخامات الطبيعية اللازمة لها ، وتوضح البيانات التفصيلية أن مديرية الدقهلية تنتج وحدها نصف الكميات الناتجة من مستخرجات الألبان ، وأن نصف إنتاج هذه المديرية يتركز فى مدينة دمياط وضواحيها ، وأن الاسكندرية ومغاغة تتركز فيهما إقامة مصانع لتجفيف البصل والثوم ، وأن صناعة اللحوم المحفوظة تقوم بوجه خاص فى الاسكندرية ، وأن معظم الكميات الناتجة من المخللات هى الزيتون المخلل ويتركز إنتاجه فى مديرية الفيوم .

ومن هذا البيان يمكن العمل مستقبلا على التوسع فى إنشاء المصانع المختلفة فى الأماكن التى يتركز فيها إنتاج هذه الخامات .

(الصحيفة الزراعية - يناير ١٩٥٩)